النساء في الفضاءات العامة

هوامش مضاءة

نهوند القادري عيسى

تقديم عام

تعترض الباحث عن «النساء في الفضاء العام» جملة تعقيدات قد تكون ناتجة عن السياقات ذات الصلة بمكونات هذا الموضوع، سواء كان من ناحية النساء وعلاقاتهن التاريخية بالفضاءين العام والخاص، أو من ناحية الفضاء العام وعلاقته بالفضاء الخاص من جهة، وبالاتصال من جهة ثانية، وبتحولات الأنظمة الديمقراطية من جهة ثالثة. فاقتصار الفضاء العام الديمقراطي للثورة الفرنسية كما فضاء أثينا على نقاشات الرجال البيض من الطبقة البرجوازية، جعل شمولية وجهات النظر المنشورة في داخله موضع اتهام من قبل المجموعات المستبعدة: الحركة العمالية، الحركات المناهضة للعبودية للعنصرية، للكولونيالية، والحركات النسوية التي عارضت الرؤية الذكورية للسياسة وللفصل بين الفضاء العام (الحر، المحظي، الذكوري) والفضاء الخاص (الإكراهي، المنزلي، الأنثوي)[1].

هذا الاندفاع داخل الفضاء العام لكتلة من الناس، مع مجموع خصوصياتهم والصراع غير المنظم لمطالبهم، قاد العديد من نظريات الفضاء العام لدحض التعريف المثالي والمعياري له، وللتفكر في الوضع الراهن للديمقراطيات الجماهيرية بتعابير تراجع المثال الجمهوري. فاعتبر هابرماس الفضاء العام مكانًا لتشكيل الإرادة السياسية، عبر دفق حر للأفكار وللمعلومات المختصة وذات الصلة. وأنّ هذا الفضاء يتشكّل من خلال ظروف تاريخية عامة، وهو لا يعود بالطبع لأي كيان مستقل، ولا يمكن اعتباره أمرًا بديهيًّا أو مفروغًا منه. هذه الظاهرة، تبعًا لهابرماس لا تشمل فقط الحيز

(1) Voir à ce propos: Maigret Eric, Macé Eric. (2005). **Penser les médiacultures - Nouvelles pratiques et nouvelles approches de la représentation du monde**: Paris: éddition Armand Colin, p.44.

الذي يشغله الاتصال، إنّما أيضًا تشمل المثل العقلانية أي أهداف عصر الأنوار والتي تترجم بالفكر العقلاني، الحجة، النقاش، والتي تجسّدت جميعها في التفاعلات داخل هذا الفضاء العام[1]. وهكذا كان النمط الديمقراطي المثالي للفضاء العام موضوعًا لانتقادات عديدة تعود بجزء منها لواقع مشاركة الجميع في النقاشات السياسية، وبجزء آخر لمفاعيل هذا التوسط الاضطراري من قبل الصحافة والميديا كمحرك وكمصدر.

تغذي الميديا الثقافة المدنية المشتركة وتساهم بسبب انتشارها وتوسّعها المستمرين في نشر الرؤية المعيارية للديمقراطية، وفي رسم معالم الفضاء العام. فبعدما تعدت النقاشات العامة نطاق البرلمانات والصحافة المكتوبة النخبوية نحو وسائل الاتصال والنشر الجماهيري للصور والخطابات، غدت الميديا تُشكّل مسرحًا رئيسًا للفضاء العام وفاعلًا أساسيًّا فيه، منميةً في عملها منطق المصانع الثقافية. ما جعلها عرضة لتحليلات نقدية، «فهي تسلّي الجمهور، مخفية حقيقة الرهانات وعلاقات السلطة»[2]. واعتبرت ثقافتها التجارية بمثابة عوامل مفسدة للفضاء العام الذي هو في

(1) متابعًا سرده التاريخي، رأى هابرماس نمو وعمق هذا الفضاء العام خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، بالتزامن مع محو الأمية الشامل ومع الصحافة. فيما بعد برز أفول تدريجي، ففقدت الصحافة أكثر فأكثر ادعاءها العقلاني، وتحوّل الخطاب العام نحو العلاقات العامة، بسبب سيطرة المنطق المركنتيلي على عمل الميديا، وضعف بالتالي مجال العقلانية. واقعًا في القرن العشرين، استعرض هابرماس بتشاؤم تسطيح السياسي ـ خاصة في الميديا الإلكترونية- تصنيع الرأي العام، تحوّل المجموعات الاستدلالية إلى مجموعات استهلاكية، إضافة إلى آلام أخرى درسها كتّاب آخرون. ثم عاد حديثًا ليطلق هذا التصور القديم المناضل والمتشائم للفضاء العام. انظر بهذا الصدد: Dahlgren Peter.(2000). «L'espace public et l'internet - Structure, Espace et Communication»; in Réseaux, **Communication à l'ère des réseaux**. Dossier coordonn par Patrice Flichy et Louis Quere. Paris: ddition: Hermes Science Publications, p.161.

(2) بلور إدغار موران المقاربة الإنتروبولوجية للثقافة الجماهيرية مبينًا بماذا شكّلت مصدرًا ثقافيًّا من الدرجة الأولى لتشكيل المخيلة الفردية والجماعية. فهو حاول فهم مساهمة الثقافة الجماهيرية في التغييرات الثقافية الاجتماعية التي ميّزت منتصف القرن العشرين والتي دعَّمت المرور من المجتمعات الصناعية إلى ما بعد الصناعية. إذ عرضت الثقافة الجماهيرية، عبر التوفيق الثقافي بين المعتقدات، متجاوزة الحدود التقليدية للطبقة، للعمر، للنوع، بدفق مستمر «الأنا المثالي» الجديد من خلال أسطورة «السعادة الفردية»، داعية للاستقلالية الفردية خاصة للنساء والشباب، في داخل مجتمع حديث، أيضًا منظّم بقوة حول مواقع اجتماعية للطبقة، للعرق وحول أدوار اجتماعية للنوع وللعمر.وهذا بدون شك =

الأساس عقلاني ونقدي[1]. وكانت هذه المقاربة التقليدية قابلة للنقاش من منطلق التفكير ليس فقط في ما تقدّمه الميديا للفضاء العام، إنّما أيضًا في ما يقدّمه الفضاء العام إلى الثقافة الميديوية، وذلك للأسباب التالية:

ـ عدم إمكانية وضع حدود مسبقة للفضاء العام.

ـ حدود الفضاء العام تتسع مع اتساع أشكلة الأطراف الفاعلة للوضع القائم.

– الإعلان عما يجري لا يكفي لتشكيل حلبة الفضاء العام، إنما يجب الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الصراعية والمطاطة لتدخلات الفاعلين المدرجين في العلاقات الاجتماعية والحركات الثقافية المتباعدة[2].

ـ الفضاء العام لا يخضع بشكل نهائي لوجهة نظر الفاعلين المسيطرين، وإن كانت لا تحكمه المساواة بين جميع الأطراف. من هذا المنطلق، فإن الفاعلين الاجتماعيين الجدد الذين لديهم وجهات نظر مبتدئة، في سياق من العلاقات الاجتماعية غير المتوازنة، يتوجب عليهم قبل أي شيء أن يبنوا شرعيتهم، وأن يتشكلوا في جمهور مضاد مبتدئ جديد، وأن يعملوا داخل شبكتهم الخاصة (لديهم أحيانًا وسائلهم الإعلامية الخاصة) على تعريف خصومهم، هويتهم، مشاكلهم، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار على المستوى الأعم[3]. فما دامت هذه المجموعات المضادة قبلت باللعبة الديمقراطية فإنّها تتشكّل في

= عمل على التقويض السياسي التحتي لنموذج السلطة الأبوية عبر الشخصيات النسائية الخيالية المتحررة، والشباب الموسيقيين طويلي الشعر، ما شكّل الأرضية الذاتية للراديكالية السياسية المتحررة للحركات السياسية والثقافية المضادة في الستينيات. انظر بهذا الصدد:
Maigret Eric, Macé Eric. **Penser les médiacultures**, op.cit, p.57.

(1) Ibid, op.cit, p.43.

(2) Idid, op.cit, p.49.

(3) استند حراك الجمعيات والمنظمات اللبنانية المكافحة للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي إلى حراك قانوني يناهض العنف المرتكب بحق النساء، ويقترح بدائل قانونية. ما شجع المنظمات على تحويل العنف الأسري من موضوع خاص إلى إشكالية عمومية، وعلى المطالبة بقانون يحد من العنف الأسري ويعاقب عليه. وهذا ما انعكس على المعالجة الإعلامية للموضوع ولو جزئيًّا. إذ حاز العنف القانوني على الاهتمام الأبرز، مترددًا على ألسنة الإعلاميين/ات بالدرجة الأولى .
لمزيد من التفاصيل انظر بهذا الصدد: عيسى القادري نهوند، **أوجه معالجة الإعلام اللبناني لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي**. إشراف ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، تنفيذ الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، دراسة قيد الطبع.

داخل الفضاء العام كحركات ثقافية مناهضة للهيمنة كي تدحض أو تعترض على وجهات النظر والتمثلات المسيطرة، المؤسسة على أنّها بديهية.

ذلك يعني أن الفضاء العام يستند، أبعد من الميديا، إلى سمات اجتماعية وهيكلية تتضافر فيما بينها لتشكل سماته الرئيسة، والتي من أبرزها: التراتبية الاجتماعية، الاقتصاد، شروط العمل، الرفاه، التربية، والأنماط الثقافية[1]. نظرًا لكون الاتصال المحتم بين المواطنين/ات في نطاق هذا الفضاء له شروط اجتماعية وبنيوية، خصوصًا وأن الفضاء العام المعاصر يشكّل المادة الرئيسة لما تُقدّمه وتعبّر عنه الثقافة الميديوية، التي هي بمثابة انعكاس لمستوى كثافة صراعات التعريف داخل نطاقه. وهذا ما فعلته، على سبيل المثال، منظمة غرين بيس تجاه الميديا التي كانت هدفًا لاستراتيجياتها الاتصالية من أجل إعلاء أو الحط من شأن مسألة معينة ذات صلة بالبيئة، مخرجة بطريقة مشهدية الأحداث المعدّة من قبلها لتصبح مؤثرة على الرأي العام وعلى صنّاع القرار. لأنّه كما يرى البعض، الصحافيون لا يذهبون نحو المعلومات، بل هي التي غدت تأتي إليهم، عبر وقائع حوّلها فاعلون معيّنون إلى أحداث، وروَّجوا لها كإعلام في أوساطهم[2].

إذن الفضاء العام هو فضاء شامل على علاقة مع مجموعة فضاءات، تضم في داخلها مجموعة فاعلين لديهم وجهات نظر متنوعة. تتغيّر حدوده المرنة، غير المرسومة مسبقًا، عند بروز مشاكل جديدة، وفاعلين جدد يحاولون اقتطاع حيز لهم. ويُعاد تكوين الفضاء العام في كلّ مرة تكون هناك أشكلة صراعية لتمثيل معين، لهوية معينة (وهذا ما نراه مع مسألة الأقليات)، وأيضًا في كل مرة تتحوّل واقعة معينة معتبرة على أنّها «خاصة» «علمية» أو بشكل تعد غير إشكالية، من قبل فاعلين إلى «قضية» ومن ثم يروجون لها على أنّها قضية عامة يتوجب بآن معًا أن تُعمم وأن يُخاض بها من قبل العموم. والمثل الأكثر تعبيرًا هو بلا شك الحركات الثقافية النسوية التي بتأكيدها على أنّ «الخاص هو سياسي» حولت مسائل كانت مبعدة إلى الدائرة المنزلية كالعنف الزوجي أو المهام المضاعفة للنساء في المنزل وفي العمل إلى قضايا عامة. وبهذا يمكن القول إنّ الذي يميّز حيوية النظام الديمقراطي هو مقدرته على توليد جمهور جديد قادر على حمل خطابات مضادة إلى حرم الفضاء العام الشامل وأن يوسّع باستمرار مواضيع ومفردات النقاش العام والسياسي[3].

في ضوء ما تقدم أعلاه، وبعملية قياس خطية، يمكن القول إن العلاقة التفاعلية بين مثلث الديمقراطية، الاتصال، الفضاء العام المعاصر ستمهد الطريق حكمًا لبروز جديد للنساء في الفضاء العام، وستحفزهن على تحويل مشاكلهن التي كانت مصنفة على أنها خاصة إلى

(1) Dahlgren Peter. **L'espace public et l'internet**, op.cit, p.161.

(2) Maigret Eric, Macé Eric, **Penser les médiacultures**, op.cit, p.52.

(3) Maigret Eric, **Macé Eric, Penser Les méiacultures**, op.cit, p.51

إشكاليات مطروحة للتداول العام. غير أن ما شهدته العقود الأخيرة من تموضع متزايد للشابات في الفضاء الإلكتروني، في الساحات، في الاحتجاجات، في الإنتاجات الفنية، على الشاشات، في الجامعات، في الإدارات إلخ... تدفعنا للذهاب أبعد من مسألة الحضور في الفضاء العام نحو التساؤلات التالية: هل ولوج النساء الفضاء العام هو تتويج لمكتسبات حققنها بعد نضال طويل لإزالة الغبن، وسعي دؤوب لتخطي الفصل النمطي بين العام والخاص، مستندًا إلى تخطيط مسبق هادف إلى تحويل قضاياهن المصنفة خاصة إلى قضايا عامة؟ ما الذي جعل الفضاء العام يتمدد مجتاحًا الفضاء الخاص متغلغلًا في حميمياته وأسراره؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء انفجار الفضاء الخاص من داخله متشظيًا منفلشًا على العام؟ هل فعلًا وصلت النساء المهمّشات إلى حيّز من الاستقلالية مكّنهن من صوغ هويتهن الأنثوية كما يرينها هن، لا كما يُراد لها أن تكون؟ هل تجارب النساء المتعلمات القائمة على الجمع بين الفضاءين العام والخاص جعلتهن محط أنظار المجتمعات التي وصلت إلى طريق مسدود في مقاربة مشاكلها الآخذة بالتزايد نتيجة التعقيدات البنيوية المتراكمة؟ هل غدت مهارات النساء في التعامل مع الفضاءين ملاذًا للقلقين على هوياتهم، للمأزومين في ممارساتهم المهنية، في إداراتهم للشأن العام؟ وهل مشاركة النساء في الفضاء العام سوف يمكّنهن من اختراق السقف الزجاجي التنظيمي في مختلف المجالات؟

هذه الأسئلة تشجع على افتراض التالي: إن تحولات الفضاءات وتشابكاتها قد تكون سهّلت على النساء التنقل بين الفضاءات، متفلتات من الهويات الجندرية المرسومة لهن، مبرزات خبراتهن في إدارة الشأنين العام والخاص، مضفيات معاني جديدة على السياسة، المشاركة، الإعلام، إلخ، غير أنها وضعتهن في دائرة التوترات الناتجة عن ثنائية العولمة والخصوصية وما نتج عنها من تغييب للعوامل الطبقية، الإثنية، الكولونيالية، الجندرية وغيرها. بفضل خصوصية تجارب النساء الحياتية، وقيامهن بأكثر من وظيفة، أصبحت الهوامش الأنثوية تختزن خبرات في التعامل مع ثنائية الـ «أنا» والـ «نحن» المطروحة في الزمن الراهن[1].

وتلافيًا للانزلاق في متاهات التبسيط والتعميم وتهميش الجوانب المعقدة والصراعية والمتداخلة التي تتفاعل داخل ومن حول هذا الموضوع فإنّه لا بدّ من الخروج من أسر المقاربات

(1) Jouet Josiane. (2009). «Sociologie des médias numériques», in **Médias, Information et Communication**, Ouvrage collectif sous la direction de Christine Leteinturier et Remy Le Champion, in Transversale- collection dirigée par Alain Nonjon, Paris, éditions: Ellipses Marketing. pp. 104-121.

الأحادية الجانب، ومن بذل جهد لجعل فضاء المنطلقات الفكرية لمقاربة هذا الموضوع رحبًا. في ضوء ما تقدّم سينقسم هذا البحث إلى شقين: الأول يخوض في آليات تهميش الفضاء العام، بمفهومه التقليدي السائد، للنساء، وآليات تعاملهن مع هذا الواقع. والثاني يرصد تحولات الفضاءين العام والخاص، وآليات تموضع النساء فيما بينهما، والإمكانات المتاحة لهن كأفراد لصوغ هوياتهن، وكمجموعات لأشكلة قضاياهن. طبعًا في سياق متغيرات أوضاع النساء، والتحولات الديمقراطية، والتحولات الاتصالية والإعلامية.

I ـ آليات تهميش النساء في الفضاء العام

استند تهميش النساء في الفضاء العام إلى جملة مكونات يمكن اختصارها على الوجه التالي:

- بناء علاقات النوع الاجتماعي على ثنائية العام والخاص في مختلف المجالات، لا سيّما على مستوى التشكلات البنيوية للمجتمعات.

- عمل النظام البطريركي على استبعاد النساء عن دوائر صنع القرار، مضفيًا صفة الطبيعي والبديهي على عملية الفصل بين العام فضاء الرجال، والخاص فضاء النساء. أدت هذه المحاولات على المدى الطويل إلى تكريس الرجل على أنّه هو الشامل، المعيار، الأصل، القاعدة، وعلى تكريس المرأة على أنّها هي الفرع، الاستثناء، الهامش المحكوم عليه بالتحرك تبعًا لمعايير المركز.

- انطواء الحيادية الظاهرية في منطق عمل المؤسسات على لامساواة جندرية وقولبة للهويات ولعلاقات النوع لصالح الرجال، وارتكازه على أدبيات ذكورية لما تعنيه العقلانية، وما تجر معها هذه المعاني من مكافأة المقدرة على التجريد والتخطيط، ومن الحط من شأن الأبعاد العاطفية التي أنيطت بالنساء. إذ تبدو التراتبية الوظيفية ظاهريًّا محايدة، وإن كان بشكل عام يتقدّم فيها الناس بسرعة عندما يبرزون موهبة في الإدارة الحازمة، وفي جني المال. فتبعًا لمنطق عمل المؤسسات، العامل الكامل المواصفات هو القادر على احتواء انفعالاته، وعلى كبتها في العمل، وهو الذي يعرف كيف يفصل بين عالمه الخاص وعالم العمل. وهذا ما لا يتناسب مع ظروف المرأة العاملة لا سيّما أثناء فترة الحمل، وتربية الأولاد. ذاك يعني أن مصطلح الوظيفة هو ضمنًا مفهوم مبني على أساس النوع الاجتماعي، حتى وإن كان منطق المؤسسات يُقدّم على أنّه محايد جندريًّا[1].

(1) Guionnet Christine, Neveu Erik. (2009). «Hommes et femmes dans l'espace public», In ***F*éminins/Masculins - Sociologie du genre,** Paris: 2éme éditions: Armand Colin, p.p297-298.

ـ مساهمة بعض أنماط العمل غير الرسمية الموجودة في العوالم السياسية والمهنية والنقابية والخيرية بطريقة مخفية في الإبقاء على الرجال في المراكز الحساسة، ما شكل عائقًا للنساء لولوج هذه العوالم. وفي هذا السياق أشارت إحدى الدراسات إلى بعض ديناميات العمل المؤسسسي التي تعيق وصول النساء إلى مراكز القرار، منها على سبيل المثال:

* متطلبات الجهوزية والحراك بسهولة، الالتزام الكلي بالعمل وإمكانية التواجد حتى خارج الدوام. هذه القواعد هي حكمًا تمييزية بحق النساء عندما تضاف إليها أعباء الأسرة.
* امتلاك بعض الصفات الشخصية المثمّنة ضمنيًّا أثناء التعيين والترقي، كمثل الثقة الزائدة بالنفس، القبول بالعلاقات المتوترة، وبالعنف اللفظي، بعلاقات القوة والمنافسة، وما شابهها من الصفات التي تربى عليها الذكور.
* معاناة النساء من الدخول إلى كواليس السلطة حيث يتم التوزيع الفعلي لها، وحيث يتسنّى لهن فهم القواعد الضمنية للعبة السياسية، للتحالفات والمضاربات واستراتيجيات التنصيب والإقصاء المعروفة فقط من قبل من يرتادها[1].

ـ ارتكاز معظم آليات عمل الإعلام المهنية على تمييز جندري بمختلف المستويات[2]، سواء كان على مستوى الأجندا أو التراتبية، أدى إلى تهميش وجهات النظر الأنثوية، وعمّق على المدى الطويل استبعاد النساء من الفضاء العام. والدليل أنه حتى وإن كانت هناك تعبئة من قبل النساء فإنّها تبقى بشكل عام أقل ظهورًا، وأقلّ أعلمة لأنّها أقل صراعية، وغالبًا أقل استمرارية. فمن إحدى ميزات الحركات التوافقية هي ضعف إطارها المؤسسي، إذن ضعف مقدرتها

(1) Guionnet Christine, Neveu Erik, op.cit, p.226.

(2) أثناء رصد الحضور الجندري في وسائل الإعلام اللبنانية لفترة زمنية محددة، أمكن تلخيص هذا الحضور على الشكل التالي: «وقع التنميط الجندري في صلب آليات تشكيل البرامج، وتوزيع الزوايا والصفحات، معيدًا إنتاج ما هو سائد في المجتمع، إنّما بأشكال حديثة، وبمستويات متفاوتة تعلو وتهبط تبعًا لمتطلبات كل برنامج وكل نوع من أنواع العمل الإعلامي، وتبعًا لمتطلبات الجدية والإثارة. وما يخرج منها على المألوف يُعاد تأطيره من جديد».
انظر بهذا الصدد: القادري عيسى، نهوند. (2008) .**نحو تمكين النساء في الإعلام** ـ من أجل تحقيق التكافؤ بين المواطنين والمواطنات، تنفيذ مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة، بدعم من البنك الدولي، وإدارة مجلس الإنماء والإعمار، بيروت.

على الاندراج في الزمن، وقليلًا ما تؤخذ بجدية لأنّها أقل حملًا للخطاب النظري، وغالبًا ما تقع على حدود الخاص. فنضال المرأة كربّة منزل وكأم وليس كمواطنة يؤدّي على الأغلب إلى صعوبات في الإصغاء من قبل الفاعلين في الحقل العام.

ـ تغييب إبستمولوجي مرتبط بصعوبة الاعتراف بأية علاقة بالسياسة خارج نشاطات مؤسسية أو عقلانية مفترضة قبل كل شيء على أنّها ذكورية، كمثل إقران النساء بالعاطفة وباللاسياسة، والرجال بالتعقّل والسياسة. إنّ صعوبة كهذه جعلت العلوم الاجتماعية تُصاب بالعمى الجندري إزاء آليات التقسيم وترتيب الأولويات من خلال وفي المؤسسات والمجموعات النضالية[1].

ـ ترسب الفصل بين المؤنث/ خاص- المذكر/ عام في عمليات التحديث والدمقرطة المؤسسية التي عرفتها مختلف المجتمعات، ما أعاق تثمير اعترافها بالمساواة في الحقوق بين الجنسين. فبقي النوع رهانًا للصراعات السياسية المكثفة، ومتغيرًا أساسيًّا للحطّ من شأن التصويت الأنثوي أو على العكس لإعطاء قيمة ما لوعود المنتخبات أو المرشحات بسياسة مغايرة.

1 ـ أشكال ضغط مورست على النساء لاستبعادهن من الفضاء العام

ترافق تهميش النساء في الفضاء العام مع ضغوط مورست عليهن بأشكال مختلفة، ما دفعهن لاستعارة أساليب عمل وتعابير خاصة، أحيانًا مواربة وأحيانًا مدمّرة، للوصول إلى هذا الفضاء. وكان من أبرز تجليات هذه الضغوط ما يلي:

ـ الأساسي هو دور المرأة الأسري، وما عداه من أدوار يُعد ثانويًّا أو استثنائيًّا.

– الوقوع تحت ضغط الرهان الدائم على أنّ عمل المرأة في الخارج لا ينقص من أمومتها.

– تعرض النساء الراغبات في المشاركة السياسية لإيعازات متناقضة، ما جعل أحيانًا ثمن دخولهن هذا المجال مرتفعًا.

---

(1) يتميز العمى الجندري، على الأغلب، في استخدام سلبي لكل نشاط يتجاهل أو يرمي جانبًا خصوصية النوع.
مؤقتًا وباختصار سنحدد تعبير النوع على أنّه يعني كل ما يصدر عن «العلاقات الاجتماعية للجنس» يمثل النوع بالنسبة للجنس، ما تمثله الثقافة بالنسبة للطبيعة.انظر بهذا الصدد:
Fleury Béatrice, Walter Jacques. (2009). «**Penser le Genre en sciences de l'information et de la communication et au-del**à» Questions de communication, numéro:15. Presses universitaires de Nancy p.130.

– المعايير الاجتماعية التي تضع وصفات لسلوك النساء جعل دخولهن السياسة أصعب منه للرجال. وفي حال كن متوافقات بعض الشيء مع ممارسة السلطة والتنافس السياسي يجدن أنفسهن أمام معضلة أساسية تعود لنوعهن: من ناحية، مطلوب أن يوحين بالقوة وأن يكن محاربات كما الرجال ليفرضن سلطتهن، ومن ناحية ثانية، عليهن أن يحترمن معايير الأنوثة كما ينتظر منهن الميديا والرأي العام والطبقة السياسية[1].

ـ تداخل العلاقات الجندرية السياسية والعائلية، إذ يترتّب على النساء مجابهة حواجز مادية قوية بموارد ووقت أقل من الرجال. فعليهن أن يقدّمن تضحيات أكثر أهمية ليمارسن السياسة بسبب التقسيم الجندري غير العادل للعمل المنزلي.

2 ـ آليات نسائية في التعامل مع التهميش والاستبعاد

على الرغم من أن الأعمال النسائية الحقيقية كانت قليلة الظهور، ومن ارتباط الاعتراضات النسائية بمسائل المعيشة أو بمجالات تقليديًّا محصورة بالنساء. وعلى الرغم من أنّ النساء واجهن صعوبات في ولوج الفضاءات العامة المخصصة للرجال، إلّا أنّهن عرفن كيف يستخدمن ويقلبن الفضاءات التي استقرين فيها. تلك كانت حالة الصالونات الأدبية التي أسستها النساء لمشاركة الرجال النقاش[2]. ذلك يعني أن عملية الفصل القصرية بين العام والخاص لم تنطلِ على النساء حتى وإن دخلن أحيانًا مهادنة ومداورة في لعبتها.

من هذا المنطلق، لو حاولنا مقاربة الموضوع بطريقة مغايرة عما كان سائدًا لفترة طويلة لوجدنا أنفسنا أمام تساؤلات جمّة عن مدى وجود ثقافة سياسية خاصة بكل نوع، وعن علاقة كلّ من النساء والرجال بالسلطة وبالممارسات السياسية، وعن إمكانية تموضع الثقافة السياسية الأنثوية في الفضاء العام مقابل تموضع للثقافة السياسية الذكورية في الفضاء الخاص، أو عن إمكانية تفاعل الثقافتين الذكورية والأنثوية في الفضاءين العام والخاص اللذين راحا يتداخلان في الفترة الأخيرة، وعما يحلّ بالسياسة كمهنة عندما تستنفدها الممارسات الذكورية المستهلكة أو عندما تصبح المهنة بعينها بحاجة لعناية

(1) Voir à ce propos: Guionnet Christine, Neveu Erik, op.cit, p.308.

(2) أشار هابرماس 1978 إلى أنّ الصالون الأدبي كان من أحد الأمكنة التي سمحت بتشكيل الفضاء العام السياسي. إذ إنّه تحت التأثير الأنثوي، فتحت نقاشات الأعمال الأدبية والفنية، وفتح الجدل الثقافي البسيط المقرون بالحساسية الفنية والعاطفية الأنثوية بالخالص، الطريق إلى ممارسة العقل النقدي في المجال السياسي.
Voir à ce propos: Christine Guionnet, Erik Neveu, op.cit, p.27.

ولأخلاق العناية[1]. يعزّز هذه التساؤلات ظهور سياقات ملائمة لإعادة التوازن متمثّلة في الأمور التالية: ظهور نساء مؤرخات ـ حركات نسوية في السبعينيات ـ نشر كتابات فوكو ـ تطوير إشكاليات النوع ـ إعادة مراجعة لمفاهيم عديدة: الفضاء العام، الديمقراطية، السياسة، الهوية. إلخ ـ تطورات اتصالية وتكنولوجية متسارعة. ولعل ما توصّلت إليه بعض الدراسات حول الاختلافات الموضوعية بين هاتين الثقافتين تحمل بعضًا من الإجابات، إذ بينت التالي:

- يحكم خيار النساء في الحياة سُلم قيم خاص بهن وعزيز عليهن: العائلة قبل السياسة وليس العكس.
- النساء أكثر براغماتية من الرجال، يحاولن إدارة الاجتماعات بطريقة فعالة دون إضاعة وقت، ودون كلام لا طائل تحته. ويستعملن مفردات أقل تقنية وأقل عدائية، ويذهبن مباشرة نحو الضروري.
- النساء لا يفصلن بين الشخصية العامة والخاصة، في حين أنّ الرجال يميلون لإذابة الذات، فهم لديهم سلوك ممسرح وإرادة في إظهار أكبر قدر من الاهتمام باللعبة السياسية كمكان للمنافسة.
- النساء يبدوَن أقل اندفاعًا للبحث عن السلطة، ينزعجن من الأجواء الصراعية، ويمكثن في السلطة أقل من الرجال.
- دخول النساء إلى البلديات نُظر إليه كإمكانية لنزع السياسة عن النقاشات، ولمعالجة المسائل العملية والعائلية والتي أحيانًا ما يتم إهمالها من قبل الرجال.
- في ممارسة السلطة، تُفضّل النساء المهمات التي تتمحور حول العلاقات والانتباه والعناية بالآخرين، على العكس من الرجال الذين يفضلون المهمات التقنية والمجردة[2].
- لدى النساء ضعف نسبي في الانخراط في السياسة لأسباب عديدة، من أبرزها أنّ

(1) تشير فيرجينيا هيلد إلى أنّ النسويين أثاروا أسئلة أساسية عن الفصل بين العام والشخصي، مشيرات إلى كيف أن هذا الفصل أعطى الرجال الحرية للسيطرة، مطالبات باستبدال هرميات سيطرة الجنوسة والطبقة والعرق والإثنية بالقيم الاعتنائية والتعاون. فأخلاق العناية، بنظرهن، تدافع عن الانتباه إلى الأشياء الجزئية وتقدير السياق وتفهم السردية والتواصل والحوار في الرؤية الأخلاقية، وهي تميل إلى الظن بأنّه كلما ازدادت التوصية عمومية وتجريدًا قلّت قوتها على الإرشاد.
انظر بهذا الصدد: هيلد فيرجينيا. (2008). أخلاق العناية، ترجمة ميشيل حنا متياس. الكويت: **سلسلة عالم المعرفة** عدد356- أكتوبر/تشرين الأول 2008.

(2) Guionnet Christine, Neveu Erik, op.cit, pp.310-311

لديهن وقتًا حرًّا أقلّ من الرجال إلى جانب اختلافات مرتبطة بمتغيّرات فردية، سوسيو اقتصادية وثقافية[1].

ـ النساء يعبّرن ليتحققن ويشهدن، في حين أنّ الرجال يدخلون إراديًّا في التحليلات السياسية والاستراتيجية، صاعدين بسرعة إلى العموميات[2].

يمكن أن تترجم هذه التعارضات، التي لا تخلو أحيانًا من التعميم، خصائص وتنشئة للنوع تُنسَب للرجال النظرية والسياسة. ويمكن أيضًا أن تعكس نظرة المسيطر إلى الخاضعين على أنّهم أقل شرعية للكلام في المسائل الكبرى والنظرية والعامة، وأنّهم أكثر سعيًا لأنماط الشهادة الملموسة لقصص الحياة، أو لمعالجة الملفات التقنية[3]. مهما يكن وبعيدًا عن تقييم مدى دقة نتائج هذه الدراسات، فإن الخصوصية الأنثوية، في حال وجدت، يمكن من ناحية، تهميشها والحطّ من شأنها. إذ كان لافتًا دخول الميديا اللعبة الذكورية من خلال إبراز المواصفات الأنثوية لبعض النساء، بالتركيز على أجسادهن وعلى شكلهن وعلى عائلاتهن، وإهمال ما تبقى من جوانب. ويمكن من ناحية ثانية، تثمينها والبناء عليها لدفع السياسة نحو مزيد من الأنسنة ومن الأخلاق، ولشرعنة وجود النساء في الفضاء العام وإضفاء مصداقية على ممارستهن.

فالخطاب والتمثلات العائدة لنموذج مفترض أنّه يخصّ النساء في العلاقة مع السياسة أو التماس مساعدة النساء لحلّ أزمة السياسة ليست جديدة. إذ عمقت رغبة العديد من البلديات في إدخال النساء في مجالسها لنزع السياسة عن النقاشات وتحسين معالجة الملفات فكرة «النساء الأقل انشغالًا بالاعتبارات السياسية». وراح البعض، في سياق الأزمة المفترضة سياسيًّا، يقدّم النساء على أنّهن قادرات على تجديد الممارسات السياسية المستهلكة، لكونهن منخرطات أكثر في واقع الحياة اليومية، في سماع

(1) في دراسة حول الإعلاميين والإعلاميات في لبنان، تبيّن أيضًا ضعف انخراط الإعلاميات في السياسة، نتيجة ما يترتّب عليهن من أعباء أسرية، انظر بهذا الصدد: عيسى القادري نهوند، حرب، سعاد.(2001) .**الإعلاميات والإعلاميون في التلفزيون ـ** بحث في الأدوار والمواقع، بيروت: المركز الثقافي العربي، تجمع الباحثات اللبنانيات.

(2) أثناء مقابلات أُجريت مع عينة من الإعلاميين والإعلاميات في لبنان حول المعالجة الإعلامية لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، تبيّن أنّ الإعلاميين لديهم ميل للكلام بالعموميات، في حين أنّ الإعلاميات كن أكثر ميلًا للتحديد وللتخصيص. انظر بهذا الصدد: عيسى القادري نهوند، **أوجه معالجة الإعلام اللبناني لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي**، إشراف ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، تنفيذ الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، دراسة قيد الطبع.

(3) Voir à ce propos: Guionnet Christine, Neveu Erik, op.cit, p. 290.

الآخرين والانتباه لهم. ما يعني أنّ الذي سهّل دخول النساء في السياسة هو أنّ المهنة بحدّ ذاتها في مأزق، فلقد نتج عن أفول نجم بعض الأحزاب السياسية في أمريكا، إيطاليا، تشيلي إلخ دعوة متزايدة للنساء كمنافس ضعيف قادر أن يحمل تغييرًا. واستدعت عمليات التحديث والدمقرطة الدعوة إلى تأنيث السياسة، أي أن تصبح مقترنة بالقرب، بالحوار، باحترام الآخر، وبعدم مراكمة الولايات. وغدا رجال السياسة مدعوين لتأنيث ممارساتهم، للقبول بنفسنة السياسة، وبأن يقدّموا أنفسهم هم أيضًا برفقة أولادهم وعائلاتهم في مواقف توحي بالقرب، أو في نشاطات الحياة اليومية.

لا تعني هذه الدعوات الخجولة أنّه أصبح بإمكان النساء تغيير قواعد اللعبة السياسية، لأنّه في الكثير من الحالات رصدت ممارسات شائعة لدى القادمات إلى العمل السياسي متطابقة مع الممارسات الذكورية، عبر تبنّي القواعد السائدة، أمّا اللواتي تمكّن من تعزيز اختلافاتهن (الانتباه للآخرين) فإنّ غالبيتهن بقيت على المستوى المحلي وبالأحرى على هامش اللعبة السياسية[1]. وهذا ما يدلّ على أنّ تعقيدات الحقل السياسي وقوة الصراعات من أجل السلطة التي تجري تحول دون اعتماد نموذج أوحد للعلاقات الأنثوية والذكورية مع السلطة، وتدعونا للحذر من المنمطات المبسّطة أحيانًا، وللأخذ بالاعتبار عوامل أخرى ميّزت الكثير من النساء غير النوع كمثل الطبقة، التعليم، العمر، الرقابة الذاتية، التحقير الذاتي، واستبطان الاحتكار الذكوري للسلطة. لهذا السبب يعد تفسير الممارسات السياسية في ضوء الجندر تمرينًا استكشافيًّا محفوفًا بالمخاطر. على سبيل المثال، ساهمت التنشئة الاجتماعية، من بين عوامل عديدة، في نسج علاقة للنساء مع الطموح مع السلطة والمنافسة، مختلفة عنها لدى الرجال، فالنساء كي يفرضن أنفسهن في السياسة غالبًا ما يتوجّب عليهن الامتثال لبعض قواعد اللعبة الذكورية[2]. وما نصادفه في السياسة

(1) Guionnet Christine, Neveu Erik, op.cit, p.321.

(2) بيّنت مونيكا نيلسون Monica Nilsson أنّ روتين وطقوس المهنة استندت إلى نمطية جندرية تؤدّي إلى الإجحاف بحق النساء في لحظة إيلاء المهمات للمحررين، والتفضيل أُعطي غالبًا للخطابات والمهارات الذكورية. إن التعادل والتكافؤ بين النساء والرجال في هريركية الميديا لا تؤدّي آليًّا إلى تغيير في سيرورة الإنتاج، هذا ما برهنته نيلسون 2008 بخصوص محطة التلفزيون السويدية العامة. حيث النساء اللواتي وصلن إلى مراكز القرار، تبنين بمعظمهن طقوس إصلاح تهدف إلى إعادة اعتماد النظام الرمزي الذي قطعوا معه كي لا يضعفوا مواقعهن في السلطة. وتلاقى الكثير من الأعمال على أن الحقل الصحفي هو مكان للصراع بين الثقافة المسيطرة المفروضة كمعيار، محمولة من الرجال ومبنية برؤية ذكورية، وثقافة معارضة بعضها محمول من النساء اللواتي يطمحن إلى فرض قيم مهنية أخرى. انظر بهذا الصدد: =

كمهنة من دعوات للتأنيث سواء كانت لغايات ربحية أو إنسانية أو وطنية نجد نظيرًا له في المهنة الإعلامية وربّما في مهن أخرى وجدت نفسها أمام حائط مسدود نتيجة استنفادها لآليات عملها القائمة على التفرد وعلى الاستبعاد والتهميش[1].

II ـ بروز فضاءات جديدة وآليات تموضع جديدة للنساء

بعدما أخذت التكنولوجيا الرقمية مكانها في نمط الحياة وفي الممارسات الاجتماعية لدى شرائح واسعة جدًّا من الناس، وبعدما أصبح استخدامها يشمل جملة ممارسات تتسرّب من مجموع الفضاءات الاجتماعية، من الخاص إلى العام والسياسي، وبعدما أصبحت كل دوائر النشاط تمرّ من خلال توسّط أدوات الاتصال، غدت استخدامات هذه التكنولوجيات تشكّل مختبرًا مميّزًا لملاحظة التغيّر الاجتماعي على مختلف الصعد، من أبرزها:

1 ـ على صعيد الأسرة/ الفضاء الخاص

حاليًّا تشهد الأسر حراكًا على مستوى بنيتها وأنماط تشكّلها. وتشير التقاطعات بين المقاربة السوسيولوجية للاستخدامات المنزلية للتكنولوجيا الرقمية وبين مقاربة سوسيولوجيا العائلة إلى تفكّك النموذج البطريركي لصالح عائلة أكثر مساواة، قياسًا لتحرّر النساء والأطفال. ولعلّ ذلك مرده من بين أسباب أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية وديمغرافية إلخ... إلى عمل وسائل الاتصال على ربط الأسر بالفضاء العام. فالدور المزدوج الذي تلعبه هذه الوسائل على المستويين الاقتصادي والرمزي جعلها تخلط الخاص بالعام، وبالعكس، وكان من نتائج ذلك ما يلي:

أ ـ إعادة تعريف الأدوار الاجتماعية وبناء الهويات الجندرية

بعدما اندمجت الميديا القديمة والجديدة في الروتين اليومي، وفي الاقتصاد المعنوي للمنازل، مهيكلة استخدام الوقت، مبرزة مواصفات استخدامات أفرادها لتكنولوجيا

= Fleury Béatrice, Walter Jacques. (2009). «Penser le Genre en sciences de l'information et de la communication et au-delà». Questions de communication, numéro 15. Presses universitaires de Nancy, pp.189-190.

(1) على الرغم من تعدد القيم المعلنة والمنسوبة للمهنة الإعلامية: كالموضوعية، الاستقلالية، الحقيقة، فإن أنماط ممارسة المهنة تختلف تبعًا للعصور، للمجتمعات، وللأشخاص (Frisque,2002). تعتبر Monika Djerf Pierre (2007) أن «الصراع الآتي في الحقل الصحفي سوف يكون حول كيف يمكن تعريف أو تحديد الأهداف والقيم الأساسية لهذه المهنة» الرجال والنساء سوف يتصارعون /ن لفرض تعريفات مختلفة للإعلام. مرجع سبق ذكره ص 197.

الاتصال تبعًا للجنس، للعمر، أصبح بإمكان استخدامات هذه الأخيرة الفردية أو الجماعية أن تُشيّد حدودًا زمانية ومكانية داخل المنازل، وأن تُحدث عملًا مستمرًّا من التمايز الذي يساهم في بناء هوية كل فرد. فعلى الرغم من الاختلاف في الاستخدامات بين الأغنياء والفقراء والمتعلمين والأقلّ تعلّمًا إلخ، فإنّ التكنولوجيات الرقمية قد تؤدّي إلى إعادة تعريف الأدوار الاجتماعية، فيصبح الأولاد أحيانًا خبراء المنزل، يعلّمون أهلهم على استخدام الحاسوب. كذلك يساهم الاستخدام المتنامي للأدوات الرقمية في إعادة تنظيم النشاطات اليومية، أوقات الفراغ، الخدمات، العمل في الفضاء المنزلي. من هذا المنطلق خفّت إمكانات الأسرة في فرض نفسها كمؤسسة جدًّا متماسكة، وأصبح يُنظر إليها من وجهة نظر استخدام التكنولوجيا الاتصالية، على أنّها مكان يشهد توترًا بين استخدامات فردية وجماعية، بين بناء الذات والمجموعة. وأصبح ينظر إلى التقنيات الرقمية على أنّها مصدر للعبة السلطة، للصراع، للتفاوض بين أفراد العائلة[1]. هذا عدا عن أنّ تنامي الاستخدام المهني للحاسوب في الفضاء المنزلي، معطوفًا على صعود ما يسمّى بالعمل المستقل، وبالأشكال المرنة لتنظيم العمل، قلّص الحدود بين الفضاء المهني والفضاء الخاص.

وهكذا غدت العلاقة مع الأدوات التقنية متلازمة مع بناء الهوية الجندرية. إذ نظر العديد من الباحثين إلى تكنولوجيا الاتصال على أنّها أدوات ناقلة لرموز تصلح كرهانات للسلطة وكوسيط للتفاعلات الجندرية، وإلى أن استخداماتها مرتبطة بشكل ضيّق بتعيين الأدوار الجندرية في المنزل، وبالمكانة الاجتماعية لأعضائه. ولقد أشارت بعض الدراسات إلى أنّ النساء عوّضن، مع الانتشار المكثف للحواسيب وللإنترنت، عن التأخر الذي لحق بهن في السابق، فاستخدمن هذه الأدوات بشكل وظيفي يُجيب عن حاجاتهن، وإن بقيت هناك بعض الاختلافات الجندرية[2].

(1) Voir à ce propos: Jouet Josiane. (2009). **Sociologie des médias numériques, in Médias, Information et Communication**, Ouvrage collectif sous la direction de Christine Leteinturier et Remy Le Champion, in Transversale-collection dirigée par Alin Nonjon. Paris, éditions: Ellipses Marketing.

(2) النساء يلجأن إلى استخدامات وظيفية وذات منفعة أكثر من الرجال، بينما الاستخدامات التقنية واللعبية تعود أكثر للرجال، كذلك تؤثر استخدامات النساء البعد العلائقي للتكنولوجيا الرقمية وهذا ما يفسر لجوءهن المكثف إلى الهاتف النقال واستخدامهن أكثر من الرجال للرسائل النصية القصيرة وللبريد الإلكتروني والرسائل الفورية.
انظر بهذا الصدد: Jouet Josiane, **Sociologie des médias numériques,** op.cit ,p.109

ب ـ الهوية الإلكترونية/ تشبيك الذات المستقلة مع الانتماء الاجتماعي

إنّ التغيرات الجمة التي شهدها العالم في العقود الأخيرة والناتجة عن مأزق الإيديولوجيات، تراجع دور دولة الرعاية، إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، قوّت الإيعازات الضاغطة على الفرد، فأصبح يتوجب عليه أكثر فأكثر أن يكون متعهّدًا لحياته الخاصة، حسب تعبير Alain Ehrenberg[1] وغدت حاجة الفرد للاستقلالية متوازية مع حاجته للانتماء إلى المجموعة الاجتماعية، وهذا ما أضفى قيمة على تجربته الاجتماعية والمهنية، فهو أصبح أكثر قدرة على الحراك المكاني كما الفكري، وعلى التكيّف مع مختلف الأدوار الاجتماعية، مظهرًا هويات متنوعة تبعًا للعوالم الاجتماعية التي يرتادها، بل أكثر من ذلك مطلقًا العنان لإخراج مختلف جوانب ذاته.

ذلك أن استخدام التكنولوجيا الرقمية يشهد على التشبيك الاجتماعي كما على الذاتية، وتلعب الفردانية المعاصرة في المفارقة التالية: الفرد الملتزم بالتعاقب في ممارسات التحرر الفردي وفي ممارسات الرابط الاجتماعي[2]. لكون الافتراضية قادرة على تحرير الفرد من هويته الاجتماعية ومن القيود المحاطة بها ليُصبح جاهزًا للاستعارة من مختلف أشكال الهويات. وتشكّل الدردشات على الويب صورة نموذجية عن لعبة الهوية هذه، وعن الأشكال الاجتماعية الجديدة التي تحبك بين مجهولين، وفي أغلب الأحيان بأسماء مستعارة. ويستند هذا الكرنفال الإلكتروني إلى لعبة من الخيال العلائقي تعمل على مستويي الرغبة والوهم. فالشاشة هي الدرع الذي يشجع على اقتراض الأسماء المستعارة، حماية للنفس، هي أيضًا مرآة التخيلات والنرجسية. وتغطّي الإغواءات غير المادية وغير الملموسة مجموعة واسعة من آليات التبادل.

ذلك يعني أن شيوع انتحالية الأسماء في الفضاء الإلكتروني هي سمة الفرد المتعدد الهويات في المجتمع ما بعد حداثي. فهي تسمح له الخروج من انتماءاته الاجتماعية، والتحرر من المحرمات والممنوعات الاجتماعية، وهي تقدّم له متعة تحطيم هويته وتشجعه على لعبة إخراج الذات من خلال استعارة هويات تخلط بين الوهم والحقيقة. وقد وصل فك الارتباط مع الهوية الاجتماعية هذا إلى ذروته في ابتكار كائنات متناسخة ذات سمات خاصة، على نمط تناسخ الألعاب المستمرة على النت أو في الحياة الثانية[3].

هذا عدا عن أنه بإمكان العلاقات التفاعلية المتبادلة أن تكون براغماتية تهدف مباشرة

(1) Jouet Josiane, **Sociologie des médias numériques**, op.cit, pp.110-111.

(2) Ibid, op.cit, pp.110-111.

(3) Jouet Josiane, **Sociologie des médias numériques,** op.cit, pp.112.

إلى اللقاء، أو لعبية تلعب لعبة الأقنعة، أو جدية تنمي المحادثات الهادفة، أو يائسة تستدعي سماع الآخرين.

إذن أصبح الفضاء الإلكتروني معبرًا متعدد الأشكال تتعايش فيه شبكات لا تُعد ولا تُحصى من مختلف أنماط الاستخدامات. ولقد ترجم هذا الانفتاح للفضاء العمومي على الفضاءات الخاصة بتنام هائل للنشر الذاتي الذي بدأ مع الصفحات الشخصية التي أخلت المكان مع انطلاقة الويبً 0.2 لملايين المدونات المتنوعة، والتي هي بدون شك الاستخدام الأكثر تعبيرًا عن الفردية المعاصرة.

فبفضل الإنترنت أصبح بإمكان كل فرد أن يخرج من التصنيفات التي تلاحقه وتسبقه، أن يخرج من تاريخه ليقدّم نفسه للآخرين حرًّا، وأصبح الأفراد يشعرون أنّهم يأخذون شكلًا ما من خلال نظرات الآخرين، ويشعرون بوجودهم من خلال المشاركة والمساهمة التضامنية الانعكاسية[1].

2 ـ إمكانات نفاذ النساء من التهميش

في هذا السياق تراودنا أسئلة عديدة حول مدى إمكانية أن تعمل النساء المتعلمات على صوغ هوياتهن الفردية بمعزل عن الضغوط والقيود الاجتماعية والدينية التي جهزت لهن هويتهن وأبرزتها على أنّها جوهر حياتهن، وعن إمكانات خروجهن من الصفات التي ألصقت بهن، وعن إمكانات النساء اللواتي همشن من الفضاء العام في إعادة التموضع في الفضاء الرقمي، وفي المشاركة الحقيقية وفي التأثير في القرارات الجماعية. غير أنّ التفاؤل المفرط في ما تتيحه الإنترنت للأفراد من حرية ومن تفلت من القيود والرقابة ينقضه واقع الحال لأسباب عديدة، منها:

ـ إن الهوية الرقمية هي سجل متتالٍ لموجة النشاطات، وعلى المستخدم أن يُلائم نفسه مع متطلبات الشبكة، وأن يتفاعل مع نسق عملها، ويزودها بشكل مستمر بالنشاطات، وأن يضع السمات الشخصية موضع العمومية. مع ما ينتج عن ذلك من مخاطر تستدعي أشكالًا عديدة من الرقابة، لدرجة أصبحت هذه الأخيرة تستدعي عمليات ضبط وتحكم بالنفس وبالآخرين، وأصبحت عمليات عرض الذات تشهد على إرادة أو على استراتيجية لنقش ملامح الهوية التي يُراد إظهارها، ولضبط محيطها من الرؤية[2].

---

(1) Voir à ce propos: Sous la direction de Florence Millerand, Serge Proulx et Julien Rueff. (2010). **Web social - Mutation de la communication.** Presses de l'université de Québec, p.47.

(2) Voir à ce propos: Cadron Dominique.(2010). **Confiner Le Clair- Obscur,** Reflexions sur la protection de la vie personnelle sur le Web 2.0, Web social - Mutation de la communication, Presses de l'université de Québec, pp.316-328, p.321

– إنّ نشر صور العطلة وعرض المشاعر اللحظوية ليس تعبيرًا عموميًّا، ولا يرقى إلى المشاركة المواطنة ولا يعبر عن حكمة الجموع، إنّها ممارسات يومية عادية لعبية اجتماعية على مستوى الميكرو. إنه عالم من المشاركة في الممارسات الفردية دون غرض ودون هدف خاص، ومن العمومية غير المفكر بها، ومن المجتمعية بدون مجموعة محددة. وإذا كان هناك من ثورة إنترنت، من جانب الأفراد، فإنّها ثورة اليومي الروتيني، الأشياء والترهات الصغيرة[1].

– إنّ الويب (Web) تستدعي المشاركة من خلال تجهيز أشكال التعاون، فالفاعلون في الويب هدفهم ربح الأموال لا تحويل العالم إلى عالم تآزري، وانفجار المحتويات المتولّدة عن المستخدمين ناتج عن تعطّش للعلاقة أكثر مما هو مطلب تشاركي بمعنى التدخل في القرارات الجماعية. إنّ هذه التجمعات التلقائية هي نوع من التكتّل المرتكز على الإرادة في التفرد من أجل الارتباط بالآخرين. ففي فضاءات الويب 0.2، المنتجات أو التنظيمات الجماعية هي على الأغلب انبثاقات من التجمعات التلقائية التي يمكن استنتاجها أو التحقق منها لاحقًا، ودون أن يتوجّب توفر نية مسبقة لهذا التواجد[2].

– إنّ الويب العلائقية تمّ تثميرها بطريقة غير عادية، إنّما بالتوازي ولدت مشاكلها الخاصة نذكر منها: أولًا: قد تهمش التشاركية المعيارية النموذجية القائمة على النشر المتواصل، المنحى الفكري العامل بصمت. ثانيًا: قد تخنق ضمنًا حكمة الجموع المغرية، التي تحاول الاستناد إليها، في طريقها حكمة الخبراء، والوسطاء، العلميين، اللوبيات، أي قد تخنق الفكرة التي لا يعبّر عنها على النت تحت ضغط الكتلة أو الحشد، أو تلك التي لا تتكلم لغة هذا الأخير. ثالثًا: قد يكون من مفاعيل التبادل قبل الابتكار استبعاد التفكير المطول، والاستغراق في الأحلام[3].

في ضوء ما تقدّم تُطرح على النساء تحديات جمة لا تخلو من التعقيد، يمكن إيضاحها كالتالي: صحيح أنّ إمكانات الفرد في التفلت من الهويات المعدّة سلفًا من قبل المجتمع غدت كبيرة مع الويب، وصحيح أنّ النساء والأطفال غدون/ غدوا أكثر تحررًا داخل الأسر، وهذه كلها نقاط إيجابية قد نبني عليها الأحلام والآمال. غير أنّ النسق الذي قدّم هذه الإمكانات قدّم معها إمكانيات قولبتها لصالح المشغلين. ومن هذا المنطلق، كي تتمكن النساء من تحويل القضايا الخاصة إلى قضايا عامة، يصبحن أكثر حاجة للوعي وللتخطيط

(1) Voir à ce propos: Kaplan Daniel. (2010). **Vouloir un web coopératif**, avec la collaboration d'Hubert Guillaud.Web social- Mutation de la communication. Presses de l'université du Québec pp.160-167, p.161

(2) Kaplan Daniel, Op.cit, p 162

(3) Voir à ce propos: Kaplan Daniel, Op.cit, p 166.

الاستباقي، ولبذل جهود غير عادية للتطهر من عمليات الاستبطان اللواتي تناقلنها عبر الأجيال ليتمكنّ، على الأقل، من إدارة عمليات التحول على مستوى بناء الهوية.

III- تحولات طارئة على الفضاء العام وانعكاساتها على النساء

ساهمت في تحولات الفضاء العام مجموعة عناصر من أبرزها: أزمة الدولة، شرذمة الجمهور، حركات اجتماعية جديدة، تقنيات اتصالية جديدة. إذ أثارت شبكة الإنترنت تكهنات، ونقاشات عديدة حول طبيعة مساهمتها المحتملة في الديمقراطية بشكل عام، وفي الفضاء العام بشكل خاص، لكونها أصبحت شيئا فشيئًا فاعلًا في الحقل السياسي تشغل حيّزًا معترفًا به في الجدل الديمقراطي، لأسباب عديدة منها: أنّها عملت على تحرير فضاءات الكلام وساعدت في ظهور صحافة المواطن، وأعطت الفرصة لإيجاد فضاءات بديلة، تمَّ استثمارها من قبل الجميع، ما حوّلها إلى فضاء إلكتروني سياسي متعدد ليس بمنأى عن التجاوزات من كل نوع. فسرعان ما حملت تعبيرات الناس العاديين السياسية معها أحيانًا عنفًا لفظيًّا وأحيانًا عدم تسامح، وعنصرية وتعصب، خصوصًا وأنّ المنتديات الميديوية عندما لا تتمكن من إنتاج نقاشات نوعية، تتحوّل إلى نوع من المتنفس للأحكام المسبقة والشخصية. وعلى الرغم من الانحرافات والصياغات التلقائية باسم الأنا وتحت عنوان «أعتقد أنّ» لا يمكن الاستنتاج أنّ المنتديات تؤدّي بالضرورة إلى إفقار النقاش العام، لأنّنا نجد أيضًا آراء مثبتة[1]. إنّها فضاءات تشهد على ردود فعل على الأحداث، وعلى إسماع الصوت ومجابهة الآخر. بهذا المعنى تغذّي المنتديات الثقافة المدنية وتساهم في توسيع الفضاء العام.

غير أنّ الترابط الثلاثي الأبعاد بين الفضاء العام والاتصال والديمقراطية يولد مجموعة أسئلة حول سياسة الميديا، الاقتصاد والملكية، المراقبة الاجتماعية، ودور قوى السوق، والإجراءات التنظيمية، وحدود الفضاء العام المكانية، ووحدانية أو تعددية الفضاء العام للدولة الأمة. لأنّ الفضاء العام الموحّد يحمل مخاطر تهميش وإلغاء تنوّع المجتمعات المعقدة عندما يعمل كقوة تقييد وتأييد. فالديمقراطية هي بحاجة لفضاءات عامة متنوعة، متعاكسة ومتعاقبة وبديلة[2].

بالمقابل لفت بعض الدارسين إلى ضرورة تجنب الأخطاء الثلاثة التالية: الخطأ الأول المتمثل في محاولة حصر الفضاء العام تبعًا لمعايير وآليات العمل التي رافقت ظهوره. والثاني الكامن في تأكيد أنّ الفضاء العام يستمر كفضاء سياسي مبني من قبل الميديا

(1) Voir à ce propos: Jouet Josiane. **Sociologie des médias numériques,** op.cit,p. 119.

(2) Voir à ce propos: Dahlgren Peter. **L'espace public et l'internet,** op.cit, p. 167.

«الشرعية» وبخاصة من قبل الصحافة المسماة صحافة رأي. والثالث المتجسّد في تقليل التحولات العميقة الجارية تحت تأثير الميديا الجماهيرية وبفضل الاستخدام المتنامي لتقنيات الاتصال الجديدة في معظم المنظمات الاجتماعية. إذ تتمثّل خصائص الفضاء العام الراهن في أنّ الأفراد هم في وضعية التفاعل الجزئي، وفي حالة عدم تماثل، وفي ظهور آليات جديدة لممارسة التفاعل الاجتماعي، وفي انفجار وتجزئة الفضاءات، وفي عدم المساواة في المشاركة في الفضاءات العامة، وفي التداخل النسبي بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، وفي الميل إلى الفردنة في الممارسات الاتصالية[1].

من هذا المنطلق غدت مسألة التمييز بين الفضاء العام والفضاء الخاص والفضاء الاجتماعي بحاجة لإعادة تقييم. فلقد تشكّلت فضاءات للنقاش تدريجيًّا في كل دوائر المجتمع بالتوازي مع تعقيد وتنوع البنى الاجتماعية عينها. وهكذا وسّع هابرماس تصوّره للفضاء العام ناظرًا إليه على أنّه مجموعة فضاءات اتصالية بعيدة المنال لا تعد ولا تحصى وهي متمايزة ومتشابكة في آن معًا، واقعًا تحت ضغط المواجهة بين نموذج توحيدي وآخر تعددي[2].

والفضاء العام، الذي كان بالأساس محصورًا بأفراد يناقشون بطريقة عقلانية موضوعات مسماة مصلحة عامة، يحتضن اليوم العديد من الأماكن واللحظات الحوارية حيث تناقش بطريقة عقلانية وعاطفية كل أنواع المسائل العامة، والخاصة. ويشهد الفرد ككائن اجتماعي على تجربته الشخصية، فلم تعد الحجة (بالمعنى الكلاسيكي) ولا البلاغة الخطابية من سمات التبادل، ولم يعد البحث عن المصلحة العامة ولا مكانة الفرد ومستوى معلوماته من شروط التعبير عن الجدل. فالنقاش يمكن حتى أن يحصل بطريقة غير تزامنية وغير قائمة على الحضور وجهًا لوجه. من هنا استنتاج البعض أنّ غياب المحاججة المنطقية قد يؤدّي إلى اختفاء الفضاء العام[3]. أيضًا أعطى هابرماس حيّزًا مركزيًّا إلى حد ما للبعد الاجتماعي المصغّر، وللفضاءات الجزئية (الفضاء العام الذي تشكّل حول مسائل النوع، قضايا البيئة، التنمية المستدامة، المعوقين، الحقوق الإنسانية، أخلاقيات الميديا إلخ...). وما نشاهده هو أنّ هذه الفضاءات الجزئية هي مدعومة على الأغلب من حركات

(1) Voir à ce propos: Miège Bernard. (2010). **L'espace public contemporain.** Paris: éd: PUG (presse universitaire de Grenoble), op.cit, p. 55.

(2) Peter Dahlgren. **L'espace public et l'internet**, op.cit, p.167

(3) Miège Bernard. **L'espace public contemporain,** op.cit, p. 77.

اجتماعية، استمراريتها أحيانًا قصيرة، وأحيانًا طويلة نسبيًّا. وعلى الرغم من أنّ مقاومة هذه الفضاءات الجزئية لهيمنة الأحزاب السياسية، لا سيّما السلطة السياسية سمحت لها أن تعمل بطريقة مستقلة، فكانت النقاشات التي ساهمت بنشرها أحيانًا تنقل إلى المشهد السياسي، وأحيانًا أخرى كانت الدائرة السياسية المسيطرة هي التي تتجنّب الأخذ بالنقاشات التي مصدرها هذه الحركات، كحالة البيئة والجندر[1]. غير أنّ هذه الفضاءات وجدت نفسها مربكة نتيجة تداخلها مع فضاءات عالمية، وتلقيها دعمًا من خارج بلدانها لغايات أحيانًا غير بريئة، ما عمّق التوتر داخلها، وبينها وبين الفضاءات العامة، وطرح علامات استفهام حول استقلاليتها. مهما يكن فإنّ الهدف من هذه الفضاءات الجزئية ليس بالضرورة الوصول إلى الفضاء العام السياسي إنّما هو التأثير المباشر على المشهد السياسي. فالاهتمام بالعمليات التداولية وحتى الديمقراطية التداولية غالبًا ما حملت من قبل المؤلفين والمشاركين في الفضاءات العامة المضادة[2].

1 ـ نقاط التلاقي بين تحولات الفضاء العام والنساء

أ ـ قدوم فاعلين جدد إلى الفضاء العام

سهّل تعدد أوضاع النقاش لا سيّما المؤعلم منه انبثاق فاعلين جدد، من بينهم النساء كإعلاميات وناشطات ونقابيات وأكاديميات.. إلخ، ودفع ببعض الفاعلين نحو أدوار أكثر هامشية وأقل هيمنة. كذلك أدى وصول الكلام العادي، الآتي من المواطنين المستعدين للتعبير النقدي، إلى اضطراب في شرعيات الكلام، وشرعن شيئًا فشيئًا حقّهنّ في الكلام باسمهنّ، دون أن يستدعي ذلك ضرورة توفّر كفاءات أخرى. غير أنّ انبثاق لاعبين جدد لا يعني إفقارًا للفضاء العام، ولا خسارة في نوعية المداولات، فابتكر الخاضعون أيضًا أشكالًا أخرى من التعبير مستندةً إلى التجارب الحياتية أكثر منها إلى البلاغة الخطابية. فأصبح للنساء مدونات ومواقع إلكترونية ووسائل تعبير خاصة بهن، وأصبحت لديهن مساهمات لافتة في أعمال مسرحية وسينمائية وفنية، وغيرها، وغدون يتكلمن بسهولة عن تجاربهن الخاصة والحياتية، ويعبرن عن مشاعرهن ومكنوناتهن بلا حرج.

(1) على سبيل المثال كان وما زال لنص N. Fraser إعادة التفكير في الفضاء العام: مساهمة في نقد الديمقراطية الموجودة حاليًا) له الكثير من التأثير، لا سيّما في الحركة النسوية.
Voir à ce propos: Miège Bernad. **L'espace public contemporain,** op.cit, p. 173.

(2) Miège Bernard. **L'espace public contemporain**, op.cit, p.202.

وأدّت تكنولوجيا الإعلام والاتصال تدريجيًّا إلى تنوع الميديا التي في تصرف المواطنين/ات. وكان الوصول إلى قاعدة المعلومات والتبادلات على الويب من الشروط المؤاتية لتطور النقاش العام، كما غيّر الوصول إلى حجم مهم من المعلومات من شروط التبادل، على سبيل المثال بفضل وجود العديد من المواقع المهتمة بالصحة أصبح مستخدمو/ات الإنترنت أكثر وأفضل استعلامًا[1].

يتبين إذن أنّ هناك قواعد سلوك، وأنماط استخدام تمليها الأجهزة، وقليل جدًّا من المتفاعلين من يتجرأ على خرقها، فكل وضعية جديدة للنقاش تكتسب طرائق سير عمل يتأقلم معها المستخدمون بسرعة. فهذه المعايير تولّد حتمًا أشكال استبعاد، تسبب بدورها ابتكار طرق جديدة وأمكنة جديدة للنقاش. ففي معرض الكلام عن المنطق الذي يهيكل عرض وطلب المعلومات أشار أحد الدارسين إلى منطق متأتٍّ عن التبادلات اليومية غير الوظيفية بين الأفراد، الواقعة على تخوم الفضاء الخاص، الواجدة في الفضاء العام إمكانيات التعبير، الإعلام، التعاون، اللقاءات، وهذا ما يدعم اليوم تعدد الكلام المستند إلى التجارب المعاشة العاطفية والفردية[2]. تكمن رمزية هذا المنطق التبادلي في الإيهام بأن أبواب الفضاء العام غدت مشرعة للأفراد، للفضاء الخاص، للمهمشين، للنساء.

كذلك يشهد العالم اليوم دمقرطة نسبية للكلام حول موضوعات كانت لفترة طويلة محصورة بالسياسيين وبالخبراء. غدا الوصول إلى الكلام العام أكثر سهولة، خصوصًا وأنّ امتلاك الأفراد الأجهزة سمح لهم بتوسيع منتظم لإمكاناتهم ولأمكنة تدخّلهم. وهكذا ترافق ادماج اللاعبين الاجتماعيين الجدد مع تحوّل طرق ممارسة التبادل. ولم تعد مجموع الطرائق الحالية للتعبير تتوافق مع معايير المحاججة الكلاسيكية، ولم يعد الفضاء العام المعاصر محجوزًا فقط للاعبين المستنيرين والمؤسساتيين، بل أصبح يتضمن أيضًا منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية، ومجموع الميديا الجماهيرية وغير الجماهيرية.

ب- آليات جديدة للنقاش في الفضاء العام المعاصر

إذا كان الوضع المثالي للنقاش المؤسّس على المحاججة العقلانية والبلاغة الخطابية نادرًا ما نشهده في حالات التلفزة والنت، فإنّ صعود التعميم التدريجي يستقر دون أن يشكل

(1) Miège Bernard. **L'espace public contemporain,** op.cit, p.p. 87-88.

(2) Miège Bernard. **L'espace public contemporain,** op.cit, p.89.

الهدف الرئيس للتبادل. وتصبح العاطفة والتجربة الحياتية إذن الفردية هي محفزات للتدخل[1]. تولد هذه الأوضاع من النقاش، حتى وإن لم تكن مثالية، وإن لم تحترم كل أسس أخلاقيات النقاش، تبادلًا للمعلومات وتسمح بتشكيل رأي متنوّر، فتصبح هذه الآراء هي متنورة بواسطة فاعلين وآليات أقل كلاسيكية، وتقليدية من تلك التي أعلنها هابرماس. فتتحوّل السياسة إلى نشاط يعالج على أنّه مجموعة أحداث متفرقة، وتتقدّم السردية والقصصية على حساب المحاججة، وهذا يتطابق بدون شك مع تهميش النقاش السياسي، وإعطاء الأهمية للوقائع المحايدة[2].

ترافق ذلك مع تحوّل على صعيد الظهور visibilité السياسي، إذ أصبح مطروحًا أمام السياسة الحديثة مسألة إدارة «الظهور» الذي أصبح من الصعب الإحاطة به. هذا ما يدل على أمرين: أولًا: إنّ صعود الفضائح السياسية لا يعود لأفول المعايير الأخلاقية بقدر ما يعود للأهمية المعطاة لنشاطات الزعماء السياسيين التي أصبحت مرئية في الحقل العام[3].

---

(1) Ibid, op.cit, p.86.

(2) لقد أصبحت المطالبات ميكروسياسية وفقًا لمعنى فوكو. يجري نشر الديمقراطية عبر كل أنواع الفضاءات صغيرة كانت أم كبيرة، وبأنسقة غالبًا ما تكون متناوبة مع تلك التي صورها هابرماس، فهي تمرّ بالسياسة كما بالتسلية واللهو. أوضحت ذلك دومينيك ماهل في كتابها «تلفزيون المودة 1996»، قائلة: تصبح الحياة الخاصة حياة عامة والعامة تصبح خاصة دون أن يكون حدث مرض، لأن المجموعتين (خاص/عام) هما قبل كل شيء تصورات تاريخية «قابلة للتغيّر، مائعة» وليست أوعية مستطرقة وأنّ التصورات لا تتابع بل تطابق، فالرجل السياسي بجزء من دوره ممثل غير شخصي، وبجزء آخر يسعى لإظهار نفسه «شخصي»، عندما يقبل بذلك، يقوم التلفزيون بالإعلام بطريقة تربوية يقدّم برامج التسلية ويمزج الإثنين معًا. يترجم هذا التبدل بالانتقال من التلفزيون القديم إلى الجديد، من إرادة نقل المعارف إلى إرادة إقامة صلة مع الجماهير ومع حياتهم اليومية. عدا الأخطاء الحاصلة في هذه البرامج فإنّ مساهمتها تبدو مزدوجة. يمكننا أن نسلفها توسعًا للحيز الشعبي بدليل شخصي كما فعلت ماهل، من خلال ملاحظتها بأنّ العقيدة الشعبية وتقاسم الخبرة بشكّلان ميلًا تاريخيًّا في المجتمعات الغربية وحقيقة حاضرة في وسائل الإعلام . إنها برامج بعيدة عن التصور البطريركي للعقلية (مجردة وغير سردية، علمية وغير قابلة للحديث، منطقية وغير عاطفية، عامة وغير خاصة).
انظر بهذا الصدد: مغريه أريك. (2008). **سوسيولوجيا الاتصال ووسائل الإعلام**. ترجمة موريس شربل، جروس برس: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ص 375-377.

(3) Voir à ce propos: Thompson John B.(2000). **Transformation de la visibilité**, in Réseaux, Communication à l'ère des réseaux, Dossier coordonné par Patrice Flichy et Louis Quere, Paris: éd: Hermes Science Publications: Paris, p. 190.

وثانيًا: إنّ تطوّر الميديا الاتصالية غيّر من طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية بطريقة أكثر دهاء وأكثر تعبيرًا. وتعود هذه التغيرات إلى زيادة كمية الإعلام الموجود وإلى النمذجة الإيديولوجية للأدوات الرمزية[1]. إذ أحدثت هذه الأشكال الجديدة من الاتصال توسّعًا هائلًا في تدفق المعلومات، لكنّها أوجدت أيضًا فرصًا جديدة للدخول في التلاعب الرمزي. فأولئك الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج الرمزي يمكنهم أن يستغلوا سلطة نمذجة الأدوات الرمزية لتحقيق أهدافهم ومصالحهم الخاصة.

IV ـ خلاصات عامة

آفاق مشاركة النساء في فضاء الانتفاضات العربية

أدّت التحولات الحاصلة بشكل تفاعلي نسقي داخل مكونات الفضاء العام المعولم إلى التالي:

- تشابك متوتر بين الفضاءات العامة والخاصة، بين الفضاءات الجزئية والمحلية والعالمية، بين الفضاءات والاتصال، بين الاتصال والسلطات السياسية، وبين السلطات السياسية والإعلامية والمالية، بين الفرد والمجموعة.

- تبدل آليات النقاش، والفاعلين، وخرائط التهميش.

وفي سياق التجاور بين المتناقضات، بين الهوامش، بين الهويات، بين الوهمي والحقيقي. وفي سياق الأزمات السياسية والاقتصادية والبيئية، وأحيانًا أزمات القيم والهويات، كانت النساء من أبرز القادمين الجدد إلى الفضاء العام المعاصر، الفضفاض، والمحكوم بآليات تدخّل جديدة،ميزتها أنها:

أقل نمطية، وكلاسيكية، وأقل تسييسًا، تتعامل مع السياسة على أنّها مجموعة أحداث متفرقة، وآليات نقاش لا تستند بالضرورة إلى الحجج المنطقية والعقلانية، وترحب بأشكال التعبير المستندة إلى التجارب الحياتية.

هذا ما يطرح أسئلة قلقة حول جدوى:

- دخول النساء إلى فضاء عام، الكل يتكلم فيه ولا أحد يسمع أحدًا.

(1) Thompson John B. Transformation de la visibilité, op.cit, p.189.

- تخطّي النساء الفضاءات الجزئية، بالهروب نحو فضاء عام متفلت من المعايير، وأحيانًا عنيف[1].

- دخول أو إدخال النساء إلى فضاء عام في وقت لم يعد يعول عليه في عمليات تشكيل الإرادة السياسية، أي لحظة استنفاد الأساليب السابقة واستهلاك اللاعبين، واستهلاك اللعبة الديمقراطية من على حلبته.

ودفعًا للتشاؤم، وكي تبقى آفاق الموضوع مفتوحة، نعود إلى ما ورد في متن البحث من أنّ حدود الفضاء العام ليست نهائية وأنّه يُعاد تكوينه في كلّ مرة تكون هناك أشكلة صراعية لتمثيل معين، لهوية معينة، وإنّما أيضًا في كلّ مرة يحول أحد الفاعلين واقعة معينة تُعد غير إشكالية إلى «قضية» ومن ثم يروج لها على أنّها قضية عامة يتوجب بآن معًا أن تعمم وأن يُخاض بها من قبل العموم. وهذا ما ينتظر من النساء فعله في هذه المرحلة من التحوّل كي يثبتن أن انبثاق لاعبين جدد كالنساء لا يعني إفقارًا للفضاء العام، ولا خسارة في نوعية المداولات، وأنّ بإمكانهن ابتكار أشكال أخرى من التعبير مستندةً إلى التجارب الحياتية، وإلى المحاججة المنطقية من خلال إعادة العمل على مفهمة هذه التجارب وأشكلتها، لا سيّما وأنّ تكنولوجيا الإعلام والاتصال توفر لهن إمكانية تنويع الميديا التي في حوزتهن، والوصول إلى قواعد المعلومات والتبادلات ما يساعدهن على تطوير النقاش العام.

والدليل على ذلك أنّ تواجد النساء العربيات بالتحديد في الساحات والميادين المنتفضة، وعلى صفحات التواصل الاجتماعي، وبروز رموز نسائية شابة تناولتها وسائل الإعلام وكتبت عنها، ونالت جوائز وكانت موضع تكريم وإطراء، بقي غير قادر على تنشيط الفضاء العام للمنتفضين وجعله أكثر تنوعًا. وما زالت الأسئلة حول تثمير هذا التواجد وتلك المشاركة في عمليات التغيير التي ستلي هذه الحراكات

(1) هذا ما حصل للمدونة المصرية الشابة علياء المهدي، المشاركة في الانتفاضة المصرية، والتي قيل انها تنتمي إلى منظمة 6 أفريل/ نيسان، والتي تعرت على مدونتها الخاصة «مذكرات ثائرة»، من منطلق «اكتمال التمرد باكتمال العري». والمفارقة أنّ مدونتها شكّلت كابوسًا أسوأ بكثير لليبراليين منه للمحافظين، لدرجة نفي عضويتها في المنظمة، وتركت لوحدها في بحر الظلمات. والأعداد الكبيرة التي ترددت على مدونتها تكشف كمّ التناقض الذي يعيشه المجتمع المصري. وسط تعليقات تكفّر علياء وتطالب بقتلها، تعثر أيضًا على أخرى، متضامنة معها، فيما أعلنت مجموعة «انتفاضة المرأة في العالم العربي» على فايسبوك أنّ فتيات سيضعن وجوههن على جسد علياء العاري «علّنا نصل إلى وقت يتعرى فيه المجتمع من عقده». لمزيد من التفاصيل انظر بهذا الصدد: **جريدة الأخبار**، 16 تشرين الثاني 2011.

معلّقة. واللافت أنّ النساء تحرّكن دون أن يطرحن على أنفسهن أسئلة عن دوافعهن الخاصة، وعن أفق تحركهن كنساء[1]، ودون أن يعملن على أشكلة قضاياهن التي كانت مصنّفة خاصة، ولم يحملنها إلى الفضاء العام لتصبح موضوعًا للتداول داخل المجموعات اللواتي ينتمين إليها. فدخلن بلعبة الدعوة لتوحيد الجهود وتجميد الاختلافات لغاية الوصول إلى الهدف. ليجدن أنفسهن فيما بعد أمام انفجار ما أسموه فضاء توحيديًّا بوجههن.

من هذا المنطلق نستنتج أنّ التحديات المطروحة أمام النساء كبيرة ومعقدة نتيجة سياقات معقدة ومتداخلة ومحاطة بجملة مفارقات، يمكن إيرادها كالآتي:

- تحفز الإنترنت كوسيط على المشاركة، غير أنّ هذا التشارك يحصل وفق سلوكات وأنماط استخدام أملتها الأجهزة، فيتأقلم المستخدمون مع وضعيات النقاش الجديدة دون التجرؤ على خرقها، ولهذا يخشى أن تولد معايير عمل الأجهزة وشدّة التآلف معها أشكال استبعاد جديدة تسبب بدورها طرق جديدة من النقاش، مجددة بلا انقطاع سير عمل النسق. من هذا المنطلق يصبح السؤال ليس عن عدد المواقع والمدونات الاجتماعية النسائية، ولا عن أعداد النساء المنخرطات في شبكات التواصل، إنّما عن البنى التحتية لهذه المواقع، وعن إمكانات تغذيتها باستمرار، وعن نوعية ما يدور فيها، وعن مدى إمكاناتها في إحداث تغيير نوعي على مستوى مضمون هذه الثقافة وليس فقط على مستوى الشكل.
- تسبب تداخل الفضاء العام مع الخاص بخلخلة الرباط الوثيق بين النوع الاجتماعي وتمفصل الدائرتين العامة والخاصة. إنّما ما زالت الأسئلة حول آليات وأشكال هذا التمفصل وموقع النساء منها على مستوى الفعل وتلقي المفاعيل قائمة والأجوبة ما زالت معلقة. فالخشية من إعادة إنتاج نوع اجتماعي إلكتروني تصبح أحيانًا مبررة.
- أصبح الوصول إلى المعلومات أكثر سهولة غير أنّ التدقيق بها وبما تحمله من معان ومن استراتيجيات تضليلية غدا أكثر صعوبة. كذلك أصبحت إمكانات التعبير في

(1) طرحت الصحافية بيسان طي مشكورة على مجموعة من المصريات الناشطات في ميدان التحرير سؤالًا: كونهن نساء ما الذي تغيّر، نتيجة الحراك الذي قمن به أثناء الانتفاضة وبعدها، وهل يشعرن أنّ حضور النساء في الفضاء تغير؟ واللافت كان أنّ المستفتيات من إعلامية إلى أستاذة أكاديمية إلى محامية ناشطة في حقوق الإنسان إلى عاملات خياطة في المحلة سبق لهن وناضلن ليتحررن من السلطة الأبوية ليحزن على استقلاليتهن ودفعن الثمن تفاجأن بالسؤال وصرحن أنهن لم يخطر ببالهن أن يتساءلن عن أنفسهن عن وضعيتهن، إنّما كن مشغولات بأسئلة بحت ذكورية شكل الحكم موقع الجماعات الإسلامية، واللافت أنّ بعضهن قال لها: دعينا نفكر لماذا لم نطرح السؤال على أنفسنا.

الفضاء العام متاحة للناس العاديين بما فيهم النساء، إنّما هذه الإتاحة راحت باتجاه التبدّل في أنواع التعبير الذي غدا سرديًّا، مثيرًا، مسليًا، مستدعيًا للشفقة، محركًا للعاطفة، للغضب، معيقًا للفعل، أي قليلًا ما يعوّل عليه في عمليات التغيير.

ـ أصبحت إمكانات نقش ملامح الهوية الفردية، وتحديد أشكال تمفصلها مع الهوية الجماعية احتماليًّا قائمة، إنّما الأسئلة حول الحرية الفردية، حول درجة الالتزام، حول الاستغراق في الوقت، حول المكان، حول شكل الاتصال، بمعزل عن معايير النسق وعن غايات مشغليه تبقى أيضًا قائمة.

في ضوء ما تقدّم من تحولات محاطة بمفارقات، تجد النساء أنفسهن أمام تحديات كبرى تتمثل بما يلي:

ـ إدارة التناقض بين ما تعنيه ثقافة الذات في العصر الراهن، والتي أساسها التباعد بين الذاتية والأدوار الاجتماعية[1] وبين فكرة الأمومة اللصيقة بالنساء. بمعنى آخر في كيفية التعامل مع عوارض العصر كما وصفها تايلور والتي تترجم على المستوى الفردي بأنّه أصبح لكل إنسان قياسه الخاص عبر استكشاف دواخل الذات من خلال تباعد الذاتية إزاء الأنماط والأدوار الاجتماعية. فالوصول إلى الذات يتم من خلال التعبير عن الذات. إنّها الذات المعبّرة التي تشكّل الواقع الاجتماعي للإنسان[2]. والسؤال المطروح في هذا السياق: هل الذات تبقى ذاتًا صرفة؟ ألهذا الحد، وبهذه السهولة بإمكان الإنسان أن يخرج من ذاته وأن يعود إليها دون عوائق محيطة؟ وعن أية أنماط وأدوار اجتماعية يراد لها أن تكون متباعدة مع الذات؟ على سبيل المثال وقعت جائزة نوبل الممنوحة لأول سيدة عربية توكل كرمان في مطب التوتر وشد الحبال بين سياق منح الجائزة وسياق تلقيها، وغابت الممنوحة وهُمشت، ولم يفسح لها المجال لصياغة هويتها النضالية كما ترى هي[3].

---

(1) تتمثل الملامح الإيجابية والمحررة للفردنة في نمو الانعكاسية، وفي توسع هامش الاستقلالية، وفي إقامة علاقة متميزة أكثر بداخلية فردية، والأخذ بعين الاعتبار البعد الذاتي في إنتاج الهوية أو إعادة بناء النحن مع ترك مكان كبير للأنا، كما شرحها علم اجتماع الفردنة.

Voir à ce propos: Allard Laurence, **Express your self 2.0**, «Blogs, pages perso, fansubbing...: de quelques agregats technoculturels ordinaires à l'âge de l'expressivisme généralisé»» in Maigret Eric, op.cit,.p.147.

(2) Allard Laurence, op.cit, p.147

(3) تختصر مقابلة أحمد منصور على شاشة الجزيرة مع توكل كرمان هذه التدخلات في صياغة هوية المرأة متوجهًا إليها: في ظل أن الغرب الآن يروج أنّه أنّك منحت الجائزة لأنّك امرأة متمردة حتى على التقاليد القبلية والاجتماعية والبعض يصل إلى الدينية في مجتمعك، حتى أنّ =

ـ إدارة التناقض بين صعود الفردنة وبين عملية أشكلة القضايا النسائية والأسرية الملحة وما تستتبعه هذه العملية من الانخراط في مجموعات مطلبية ونضالية مشتركة مع نساء أخريات. وخير معبر عن هذا التناقض ما أتى به Ulrish Beck الذي عمل على مفهمة مصطلح «مجتمع المخاطر» ليصف هذا الإطار الاجتماعي مابعد حداثي، والذي في داخله تنظيم وإعادة إنتاج المجتمع المدني يحصل أقل فأقل على قاعدة الثقافة المشتركة المنخرطة بقوة مثل المجموعات التقليدية، بشكل أنّ العلاقات الاجتماعية، الزوجية العائلية تصبح عارضة وطارئة ومحفوفة بالمخاطر، والأسئلة كما الأجوبة تبقى مفتوحة[1].

ـ الخروج من أسر الثنائيات، والمقولات القائمة على إلزامية المفاضلة وعلى إلغاء طرف لصالح الآخر، إما الذات وإما الدور الاجتماعي، إما الخاص وإما العام، إما المحاججة المنطقية وإما التعبيرات العاطفية، إما العلمانية وإما الإسلام.

= لورا كازينوف مراسلة نيويورك تايمز في صنعاء كتبت مقالة 8 أكتوبر، قالت: كمسلمةٍ معتدلةٍ توقفتِ عن استخدام البرقع الذي يغطي كامل الوجه منذ 3 سنوات، فهي تمثّل وجهًا آخر هو أمل الغرب. يضيف منصور: هل المرأة اليمنية تمثل وجهًا آخر هو أمل الغرب وهذا سر منحك للجائزة؟ أنت كناشطة تنتمي إلى الإخوان المسلمين في اليمن ما مدى رضا الإخوان أو قبولهم في ظل ما يقال، حتى إنك مثيرة للمشاكل داخل التنظيم ولا يوجد قبول لك، وما تقولينه الآن ربما سيدفع الكثير من علماء الدين المتشددين إلى أن يأخذوا موقفًا منك؟ تجيبه كرمان: أنا أحب كثيرًا أن أقول إنني أنتمي إلى الثورة، الثورة هذه التي ذابت داخلها كل الانتماءات الفكرية والحزبية والمناطقية، كل شيء، هي الأساس الذي جمعنا وهي الأساس الذي سيجمعنا فيما بعد، بالنسبة لما يقوله بعض العلماء المتشددين أنا أشوفه وجهات نظر أمر عائد لهم، يعني لكن يبقى الاعتدال وتبقى الوسطية ويبقى المفهوم القائم على القبول بالآخر، الحوار، التعايش، المبادرة. انظر بهذا الصدد: **تلفزيون الجزيرة**، حلقة من برنامج «بلا حدود» بعنوان: » دور المرأة في الثورات العربية» بث بتاريخ 21-10-2011.

(1) Allard Laurence, op.cit, p.148.

يمكن التوقف أمام ما تقدّم به فوكو حول ثقافة الذات ودراسة أساليب الوجود، إذ عمل على التمييز بين الاستعداد الفردي للتفرد وللاستقلالية عن مجموعة الانتماء، وبين إعلاء شأن الحياة الخاصة والاعتراف بأهمية العلاقات العائلية، النشاط المنزلي ومجال المصالح الموروثة، وبين كثافة العلاقات مع الذات أي الأشكال التي من خلالها نحن مدعوون لأخذ ذواتنا كموضوع للمعرفة ومجال للعمل كي نتحول، نصحح، نتطهر، ننقذ أنفسنا. والتي برأيه هذه الاستعدادات يمكن أن تكون مترابطة فيما بينها. انظر بهذا الصدد:
Allard Laurence, op.cit, p.150

ـ إدارة التناقضات الناتجة عن ازدواجية المعايير والمواقف، حتى داخل المجموعات التي تنتمي إليها النساء. على سبيل المثال، مطلوب من النساء أن يكن مساهمات ومتظاهرات ومطالبات بالحرية والديمقراطية إلخ. وعندما تصل التحركات إلى مبتغاها، كما في كل مرة، يُعاد توضيبهن وإعادتهن من حيث أتين[1].

ـ الابتعاد عن لعبة المفاضلة بين الحداثة والتقليد، لأنّ ضغط المجتمع الاستهلاكي ما بعد الحداثي لا يقل ضررًا على أوضاعهن عن ضغط المجتمع التقليدي المحافظ.

ـ تكريس فكرة المرأة المواطنة، والحد من اختزال كيان المرأة بجسدها، واستخدامه كوقود للصراعات بين القوى الموالية والمعترضة، المُعنِّفة والمُعنَّفة، تحت عناوين «العذرية والشرف»[2].

ختاماً إنّ إزالة ما ترسّب من فصل بين الفضاءات الخاصة والعامة قد تلزمه خطوات يمكن اختصارها كالتالي:

---

(1) وفقًا للقانون المصري الذي ينص على أهمية وجود سيدة في القوائم الانتخابية المتنافسة، وجدت المجموعات الدينية السلفية نفسها بعد الثورة أمام إشكالية، لم تكن مطروحة داخل الفضاءات الجزئية لهذه المجموعات. ما جعلها في موضع تندر عندما أطلق حزب النور السلفي حملته الانتخابية، ووضع على إحدى الملصقات صورة وردة بدل وجه إحدى مرشحات الحزب، وكان المبرّر أنّ المرشحة ترتدي النقاب وبالتالي لا فائدة من نشر صورتها، وما إن انتشر الملصق حتى أطلق الناشطون على الفايسبوك حملات ساخرة من هذه الخطوة. انظر: **جريدة الأخبار**، عدد 14 تشرين الثاني 2011.

(2) على سبيل المثال، لحظة بلوغ الصراع ذروته بين الشباب المنتفضين والمجلس العسكري في مصر برز عنوان «عذرية المرأة وشرفها»، كوسيلة إلهاء وتحوير عن القضية الأساسية المتمثلة بمشاركة المرأة الحقيقية في صنع القرار وفي تقرير ما ستؤول إليه الثورة. واللافت أن هذا الموضوع سرى في وسائل الإعلام والاتصال كالنار في الهشيم، فالتعري بوجهيه القسري والاختياري، كشف خلاعة العنف الرمزي المرتكب بحق المهمشين لا سيما النساء. فالمرتكب للعنف أراد ضمنًا إخافة النساء الأخريات ولجمهن وإعادتهن من حيث أتين. والمدافع عن النساء المعنفات من باب الشرف والأبوة أنكر على النساء صفة المواطنة، ودخل في لعبة التمييز الجندري، مسقطًا كل نضالات النساء المنتفضات، واقعًا عند مطب العذرية والشرف، تتناوبه موجات الرعب والتلذذ باستراق النظر. في سياق كهذا، يصبح المعنى بقلب الشاعر: « لصيانة جسد المرأة، لابد من تحييد عقلها وإرجاعها إلى دائرتها الخاصة. فعند حدود العذرية يتوقف حضور النساء في الفضاء العام، لا مكان لفكرها، لرأيها، لثورتها، قدرها أنها محكومة بجسدها» ! هذا ما أرادت غالبية الأطراف المعنية قوله ضمنًا!

– مشاركة إرادية للرجال في فضاء الأسرة، وتثمين هذه المشاركة من أي طرف أتت. أي أن تكون المشاركة ونوعيتها هي بحد ذاتها ذات قيمة. وإنّ نوعية المداولات والنقاشات في الفضاء العام تتطلب مهارات من قبل اللاعبين، والفضاء الخاص هو المكان الأفضل لعيش هذه المهارات وممارستها يوميًّا بين الزوجين، بين الأهل والأولاد.

– اقتناع من هم في المركز أنّ الهوامش حبلى بالطاقات الإبداعية، وبأن وجهات نظر النساء المهمشات تحمل أحيانًا حلولًا لمآزق عديدة ناتجة عن تعنت من هم في دوائر صنع القرار ممن أدمنوا السلطة والأضواء.

– تموضع للنساء داخل البنى وعدم الاكتفاء بالوقوف على تخومها. ففي البناء الأكاديمي لا بدّ من إعادة النظر في المقاربات في المفاهيم وفي المناهج وفي بناء المعاني، والعمل على أشكلة القضايا الخاصة والعامة وجعلها تتفاعل فيما بينها داخل الفضاءات. وإدراج آليات العمل الأنثوية في صلب سيرورة الإنتاج على مختلف مستوياته. المشاركة في صياغة آليات العمل المهنية[1] والنقابية، ولا بدّ من دخول النساء إلى البنية القانونية والعمل على بحوث تُعيد مفهوم العدالة إلى صلب البحث القانوني وتنمية القانون بما يتناسب والعدالة[2].

(1) عندما ظهر الربورتاج والتحقيق على الأرض في 1870–1880 بدا هذا النوع من العمل الصحفي الجديد ممنوعًا على النساء لأسباب عملية الربورتاج يقتضي التنقل بين الفضاءات العامة. وغاب عن تاريخ الصحافة الظهور المفاجئ في 1880 لامرأة محررة التي لم تتردد في النزول إلى المناجم. إن ما قامت به Severine جعلها سيدة الربورتاج مواجهة الخوف، ومتجاوزة جنسنة أنواع العمل الصحفي. ومن جهة أخرى مارست العمل الربورتاجي من دون إخفاء أنوثتها ومن دون أن تنسى أنّها امرأة . هذا الربورتاج المنفذ من قبل المرأة كان حساسًا جدًّا على الآلام الاجتماعية على الفقر ووضع معادلة بين النساء والشعب. وإلى جانب الربورتاج برز نوع آخر، صحافة المماثلة حيث الصحافي يأخذ مكان الضحية ليكون شاهدًا بشكل أفضل. كذلك انخراط المراسل الذي مارسته النساء اللواتي أبدين ضعفًا تجاه إلزامية «كلّه موضوعي» في الحروب التخلي عن الحيادية المقصود تغطية آلام الناس المدنيين الذين تطحنهم الآلة العسكرية عوضًا عن أن يكون فقط أحزمة ناقلة للمصادر الحكومية، كذلك صحافة الحميمية وصحافة البورتريه. انظر بهذا الصدد:

Questions de communication numéro 15.(2009), Presses universitaires de Nancy, op.cit.

(2) في قراءة تحليلية لعينة من بحوث المرأة والقانون، في لبنان، كان لافتًا تقدّم الرجال على النساء في استخدام تحليل النصوص القانونية، وتقدّم النساء على الرجال في تنويع الأدوات البحثية المستخدمة، لا سيّما اللّقاءات المباشرة والمقابلات. وربّما يعود ذلك إلى أنّ الرجل مرتاح على وضعه في البنية القانونية التي هي بالأصل وُضعت بشروطه =

– اكتساب النساء مهارات التعامل مع التوترات الناتجة عن تناقضات الفضاءات الجزئية والمحلية والعالمية، إذ إنّ لكل فضاء منطقه وظروف تشكّله.

هذه عينة من التحديات التي تنتظر النساء كقادمات جدد إلى الفضاء العام، والتي لا مفر أمامهن إلَّا خوض غمارها، وإلَّا يخشى الوقوع ثانية في فخ ثنائية الخاص/العام، ومن الانزلاق نحو حالة تكون فيها النساء كمن أراد أن يقلّد الحجل فلا أمكنه أن يقلده ونسي مشيته. فالعناية وأخلاق العناية والتثمير في الفضاء الخاص لا يقلّ أهمية عن التثمير في الفضاء العام. المهم أن يكون مجال الفضاءين متاحًا للنساء كما الرجال، وأن تكون حركة الخروج والدخول متاحة للطرفين، أي لمن يتمكن ويبدع ويرغب. ربما أمام النساء، كما الرجال مسار طويل لإنعاش الفضاء العام كي يتمكنوا/ يتمكّن من حل أحجية الديمقراطية القائمة على المزاوجة بين الوحدة والتعددية.

= وبمعاييره، فبدا من خلال بحوثه أنّه هو المعيار، وأنّه هو الثبات؛ وبدت المرأة متحركة نحو هذا المعيار، قلقة مرتبكة تبحث عن الوسائل الكفيلة بالاعتراف بها وبحقوقها، تصطدم باستمرار بالاعتراف المشروط، فتجد نفسها بحاجة إلى توسيع مروحة المداخل عبر استنفاد الأدوات البحثية وتجميع المعطيات، وتحليلها. من هذا المنطلق تنبثق الحاجة لدى النساء للعمل على بحوث تعيد مفهوم العدالة إلى صلب البحث القانوني وتنمية القانون بما يتناسب والعدالة. انظر بهذا الصدد: عيسى القادري، **نهوند**.(2008). قراءة تحليلية في عيّنة من بحوث «المرأة والإعلام» و«المرأة والقانون»، في إطار المشروع القطاعي الوطني حول النوع الاجتماعي، تنفيذ مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة، بدعم من البنك الدولي، وإدارة مجلس الإنماء والإعمار، بيروت.